نتيجة حفر أساسات بناء جديد

انهيار مبنى في جرمانا ولا ضحايا بين المدنيين

| عبد المنعم مسعود

أدى حفر أساسات بناء جديد من أجل البدء ببناء القبو إلى انزياح البناء المجاور وانهياره باتجاه منطقة الحفر وذلك في منطقة الروضة في جرمانا.
وقال رئيس مجلس مدينة جرمانا خلدون عفوف في تصريح خاص لـ«الوطن» إنه تم إخلاء المبنى المؤلف من ثلاثة طوابق فوراً من القاطنين، موضحاً أنه لا يوجد ضحايا بين المدنيين.
ووفقا لعفوف فإن البناء الذي انهار مرخص لكنه قديم ويبدو أن هناك مشكلة في التربة، موضحاً أن البناء الذي انهار وعملية البناء التي أدت إلى الانهيار يقعان ضمن المخطط التنظيمي ومن ثم فإن عملية البدء بالحفر للإشادة كانت لبناء مرخص أيضاً.
وأوضح عفوف أن عملية الحفر المجاورة للبناء لإشادة القبو أدت إلى عملية الانهيار فالبناء المجاور من دون قبو يضاف إلى وجود تسرب قديم في البناء وهذا ما أكده الجوار ولم يتم معالجته كما لم يتم إخبار البلدية بذلك.
ووفقاً لرئيس البلدية فإن هناك شبه اتفاق حالياً بين المتضرر والمتسبب بحل القضية دون اللجوء إلى القضاء والشرطة عبر تعويض الضرر.
وأضاف عفوف: إن البلدية حضرت فوراً إضافة إلى أنها قامت بإبلاغ نقابة المهندسين التي بدأت عملها لاستيضاح أسباب الانهيار والكشف على الأبنية المجاورة لتفادي أي إشكالات ليست بالحسبان.
وأوضح عفوف أنه لا يوجد تصدع بالأبنية المجاورة وأن البلدية بانتظار التقرير الفني المصدق من النقابة للبحث في الإجراء التالي فالتقرير الفني سيكشف أسباب الانهيار.
وأوضح عفوف أن الأبنية المجاورة متلاصقة في المنطقة لأنها تقع ضمن المدينة القديمة لجرمانا وهي من الشرائح الصغيرة ومساحة البناء المنهار ٦٠ متراً، مبيناً أنه حتى الآن لم تظهر إشكالية في الصرف الصحي في المنطقة لكن قد يكون هناك إشكالية في الصرف الصحي للبناء وهذه لا يمكن معالجتها دون شكوى وهو ما لم يفعله الجوار الذين أكدوا وجود حالة تسرب في البناء.
ووفقاً لعفوف فإن البلدية اتخذت جميع الإجراءات وإن الطرفين حتى الآن لا يريدان تقديم شكوى وحل الموضوع ودياً لذا فإن البلدية ستقوم بإيقاف ترخيص البناء في المحضر حتى يتم اتخاذ إجراء بشأن البناء المنهار.
ونفى عفوف أي مسؤولية للبلدية فهي لم تتلق أي شكوى وأنها اتخذت إجراءاتها كافة حتى الآن.
وحول الفحص الفني للتربة قبل إعطاء الترخيص أكد عفوف أن البلدية أجرت فحوصها كاملة قبل إعطاء الترخيص ولم يظهر شيء، مؤكداً أن المشكلة في البناء المنهار.

حمص تنفق ٩٧٠ مليون ل.س على الطرق في ٢٠١٨

| حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير الخدمات الفنية بحمص أمين العيسى لـ«الوطن» أنه تم تخصيص مبلغ ٩٧٠ مليون ليرة سورية من الموازنتين الاستثمارية والمستقلة للمشاريع الطرقية بريف محافظة حمص خلال عام ٢٠١٨، موضحا أن الاعتمادات المالية المرصودة للموازنة الاستثمارية من وزارة الإدارة المحلية لتلك المشاريع في المحافظة بلغت ٣٧٠ مليون ليرة سورية، في حين بلغت الاعتمادات المالية المرصودة بالموازنة المستقلة من مجلس محافظة حمص لها بحدود ٦٠٠ مليون ليرة سورية هذا العام.
وبين أن المديرية تعمل حاليا على إنجاز وتنفيذ مشاريع طرقية من الموازنة الاستثمارية بطول إجمالي يصل إلى أكثر من ١١ ألف متر وبكلفة إجمالية ٢٤٧ مليون ليرة، متوقعاً أن تبلغ نسبة إنجازها ١٠٠ بالمئة في نهاية العام الجاري ، لافتا إلى أنه سيتم الانتهاء من تنفيذ مشروع إعادة تأهيل طريق عام تل الصفا ــ الحي الشمالي بطول ٥٥٠ متراً بكلفة ٢١ مليون ليرة مطلع الشهر القادم ، في حين سيتم الانتهاء من إنجاز المرحلة الأولى لمشروع إعادة تأهيل وصيانة طريق عام الفوسفات الجديدة- المظهرية- الأعور- النزهة- العاليات- الحربية بطول ٤ آلاف متر بنحو ٧٠ مليون ليرة في منتصف شهر تشرين الثاني، فيما سيتم الانتهاء من تنفيذ ثلاثة مشاريع أخرى مطلع شهر كانون الأول مشروع إعادة تأهيل التحويلة الواصلة من مفرق قرية أم العظام وحتى دوار قرية رام العنز بطول ١٦٠٠ متر وبكلفة مالية ٣٥ مليون ليرة سورية ومشروع إعادة تأهيل طريق عام القبو- رباح بمرحلته الأولى بطول ١٨٥٠ متراً وبكلفة مالية حوالي ٥٩ مليون ليرة سورية ومشروع تعبيد وتزفيت المرحلة الأولى لطريق القنية الشرقية- الشعيرات بطول ٣١٠٠ متر وبكلفة مالية ٦٢ مليون ليرة سورية.
وأوضح أن المديرية أنهت الدراسات اللازمة لمشروعي توريد ألف متر مكعب من المجبول الأسفلتي بقيمة ٢٩ مليون ليرة ومشروع إعادة تأهيل مدخل قرية الغور الغربية بقيمة ٢٠ مليون ليرة من الموازنة الاستثمارية وهما قيد التعاقد والتصديق.
وأضاف أن المديرية حاليا بصدد التصديق على ٨ مشاريع طرقية أخرى بقيمة مالية إجمالية نحو ٣٠٠ مليون ليرة سورية من الموازنة المستقلة وستتم المباشرة بتنفيذها فور تصديقها.
وأكد العيسى أن المديرية حاليا قيد الإعلان عن مشروع إعادة تأهيل طريق عام شين- روضة الوعر- الريحانية (المرحلة الثالثة) بكلفة تقديرية ٢٠ مليون ليرة سورية، وتعمل على إعداد دراسة لمشروع تعبيد وتزفيت مجموعة طرق مؤدية إلى مقابر الشهداء في الريف الشرقي بكلفة مالية تقديرية بـ٢٣ مليون ليرة سورية.

«المالية» لن تجري امتحان المحاسبين القانونيين السبت القادم والمتقدمون قلقون لعدم علمهم بالأسباب

تيناوي لـ«الوطن»: مشروع جديد يتضمن نقابة للاقتصاديين بدلاً من المهن والمحاسبة تضم الجمعيات الاقتصادية

| محمد منار حميجو

وجه نقيب المهن والمحاسبة زهير تيناوي انتقاداً إلى وزارة المالية على خلفية عدم إجرائها الامتحان الخاص بالمحاسبين القانونيين في موعده حسبما حدده مجلس المحاسبة والتدقيق يوم السبت القادم، موضحاً أن ٦٠٠ متقدم كانوا متجهزين لهذا الامتحان وكل منهم دفع ما يقرب من ٢٠ ألف ليرة.
وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح تيناوي أن هناك عدداً لا بأس به من الطلاب قدموا من محافظات أخرى حتى إن بعضهم عاد من المغترب وتكلف أجور السفر ليفاجأ أنه لا يوجد امتحان وآخرون يتواصلون مع النقابة وهم خارج البلاد لمعرفة الموعد المحدد لأنهم مقيدون في حجوزات السفر.
ورأى تيناوي أن عدم إجراء الامتحان في موعده لمشاغل الوزير الكثيرة يبدو أنه لا يقبل بتكليف هذه الصلاحية لأحد من معاونيه علماً أن الامتحان مقر منذ شهرين أن يجري في الموعد المشار إليه، مضيفاً: تواصلت مع معاون وزير المالية الذي أكد لي أن الامتحان غير مقر يوم السبت ومن ثم لن يجرى في هذا الموعد المحدد.
وأشار تيناوي إلى أنه مجلس المحاسبة والتدقيق لم يصدر نتائج المقبولين للامتحان رغم أنه حدد الموعد يوم السبت القادم، موضحاً أنه من المفروض أن يجتمع قبل موعد الامتحان بعشرة أيام لتحديد المقبولين إلا أن هذا لم يحدث.
وأكد تيناوي أن هناك قلقاً من المتقدمين واستفسارات كثيرة حول هذا الموضوع لأنهم لم يعلموا بعد أنهم مقبولون للامتحان أم مرفوضون، مشيراً إلى أنه من المفروض من الوزارة أن تصدر بياناً قبل عشرة أيام من موعد الامتحان تبين فيه أسباب تأجيل الامتحان وتحديد موعد جديد.
وأشار تيناوي إلى أن النقابة اقترحت أن يجرى الامتحان في ثلاث مناطق الجنوبية والشمالية والوسطى لتسهيل وسائل النقل للمتقدمين إلا أنه يبدو أن الوزارة لم يكن لديها رغبة في هذا الموضوع.
وفي الغضون كشف تيناوي أنه يتم حالياً تعديل للقانون الخاص بإحداث النقابة وأنه سيتم تعديل اسمها إلى نقابة الاقتصاديين الذي سينصهر فيها الجمعيات الأخرى كالمحللين أو المستشارين إضافة إلى وضع مادة تسمح فيها للنقابة أن تكون ممثلة في الهيئات الاقتصادية مثل مجلسي المحاسبة والتدقيق والنقد والتسليف وسوق دمشق للأوراق المالية وغيرها.
وأشار تيناوي إلى أنه لا شيء يمنع أن تكون النقابة ممثلة في الهيئات الاقتصادية باعتبار أنها تمثل الشريحة الكبيرة من المحاسبين القانونيين، مضيفاً: يبدو أن الجهات الرسمية والوصائية ليست على علاقة ود مع النقابات لقناعتها أنها في مقلب آخر علماً أن هذا مفهوم خاطئ وغير صحيح.
وأشار تيناوي إلى تعميم رئيس مجلس الوزراء تضمن أن تستفيد هذه الجهات من خبرات النقابة، مضيفاً: يبدو أن الوزارة ليست بحاجة إلى خبرات النقابة ويبدو أن خبراتها تكفي.
وأشار تيناوي إلى أن هناك ترهلاً في بعض النقابات أو المنظمات الشعبية نتيجة مرور فترة على عدم إجراء تعديل وتطوير وتحديث على آلية عملها، مؤكداً أنها تبقى النقابات الآلية الفعالة باعتبار أنها تغطي شرائح المجتمع ومن ثم تشكل سنداً للحكومة.

> المشروع الجديد يسمح للنقابة بالانضمام للهيئات الاقتصادية

مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة الدعاية لمرشحي القنيطرة

قائمة الوحدة الوطنية ضمت ٢٠ مرشحاً من المجلس السابق و٢٠ وجهاً جديداً!؟

| القنيطرة - الوطن

تتميز محافظة القنيطرة عن باقي المحافظات السورية بأنها تشكل فسيفساء ولوحة جميلة من النسيج الاجتماعي، ولم تغفل القيادة السياسية والإدارية في المحافظة عن هذا التنوع الجميل وتم إشراك الجميع ضمن قائمة الوحدة الوطنية التي أعلنت مؤخراً لانتخابات الإدارة المحلية، والحقيقة ليس هناك عمل كامل لأن الكمال لله وحده وإرضاء الناس غاية لا تدرك وكعادة كل انتخاب هناك مؤيد للقائمة وهناك من اعترض على وجود أشخاص لم يسمع بهم أحد من قبل، إضافة إلى قضية النسبة وتمثيل كل شريحة بعدد محدد وهذه حالة طبيعية لأنه من المستحيل على أي قيادة في العالم أن تأتي بكل المرشحين لأن المقاعد محددة وفي محافظة صغيرة كالقنيطرة عدد أعضاء مجلس المحافظة ٥٠ فقط.
وبعيداً عن الأسماء الواردة بقائمة الوحدة الوطنية ومدى أحقيتها في دخول مجلس المحافظة نشير إلى القائمة جاءت مناصفة بين القطاعين (أ) و (ب) وضمت ٢٠ اسماً من المجلس السابق منهم ٧ من أعضاء المكتب التنفيذي الحالي وتم استبعاد اثنين منهم فقط، إضافة إلى استبعاد رئيس المجلس من القائمة، على حين تم دخول ٣٠ اسماً جديداً، والملاحظة الإيجابية أن القائمة ضمت ٣١ من حملة الإجازة الجامعية و٤ معهد متوسط و١٤ ثانوية وواحداً فقط دون التعليم الأساسي، كما تم تمثيل أحزاب الجبهة بـ٤ وهناك ٥ مرشحين مستقلين والباقي يمثلون حزب البعث لكونه الأكثر عدداً، إضافة إلى دخول ثلاث سيدات بينهن زوجة شهيد.
ولأن القائمة جاءت مغلقة فقد شكلت ارتياحاً لدى جميع المرشحين وذلك لم يكلفهم عناء الدعاية المتعارف عليها واكتفوا بعرض صورهم على مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) وبأنهم مرشحو محافظة القنيطرة على حين خلت الشوارع من اللوحات والصور و(اليافطات) لكون الأمور بدت محسومة للجميع، كما لم يتطرق أي مرشح إلى برنامجه أو بيانه الانتخابي الذي سيعمل عليه ضمن عمله في المجلس باستثناء مرشح القومي السوري الذي نشر نصاً مقتضباً على صفحته عبر الفيسبوك يشير إلى الامتثال لتعليمات حزبه ومحاربة الفساد والعمل لمصلحة المحافظة والوطن!
وأكد الأمين العام لمحافظة القنيطرة حسين الأحمد أن أرض المحافظة وتجمعات النازحين في دمشق وريفها ودرعا تم اعتبارها دائرة انتخابية وتم اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة كافة لإجراء الانتخابات بشكل نزيه وعادل وبإشراف قضائي مستقل وحيادي للوصول إلى إنجاز هذا الاستحقاق الوطني بالشكل المطلوب وبما يحقق مصلحة الوطن والمواطن.
وأشار الأحمد إلى اختيار المرشحين في هذه المجالس من حيث تأكيد الحالة الوطنية والعمل على أرض الواقع والقدرة اللازمة للمساهمة بعملية البناء والتطوير وخاصة من أصحاب الكفاءات والخبرات العلمية وتحمل المسؤولية الوطنية والجرأة في طرح هموم وقضايا المواطنين وتتناسب مع طبيعة المرحلة القادمة مرحلة انتصار سورية على الإرهاب وإعادة البناء والإعمار، لافتاً إلى أن الانتخابات هي تعبير عن ثقة المجتمع بممثليه في أي مجلس من المجالس، داعياً إلى المشاركة الواسعة في العملية الانتخابية لاختيار الأكفأ والأقدر على خدمة المواطنين وتنمية المجتمعات المحلية في الوحدات الإدارية ومجلس المحافظة.
يذكر أن عدد المراكز الانتخابية ١٥٠ مركزاً موزعة على خمس محافظات وهي القنيطرة ٥٥ وريف دمشق ٥٨ ودمشق ٢١ ودرعا ١٤ وحمص ٢ وذلك في أماكن إقامة أبناء المحافظة.

كلام رسمي جداً

تتابع المؤسسة المشروعات مع الجهات المتعاقدة بشكل مستمر

السيد رئيس تحرير صحيفة «الوطن»
إشارة إلى المقال المنشور في صحيفة «الوطن» بالعدد رقم ٢٩٣١ تاريخ ٢٨/٦/٢٠١٨ تحت عنوان «مؤسسة الإسكان لم تباشر بمساكن المرحلة الأخيرة من السكن الشبابي بطرطوس» نبين لكم ما يلي:
– تم تخصيص المؤسسة العامة للإسكان في طرطوس بمساحة ٤١٠٠٠م٢ بجوار المشفى العسكري عند عقدة الشيخ سعد بموجب المحضر رقم ٦٧/٢٥/ع/٥ تاريخ ٣/١٠/٢٠١٦ المصدق من السيد وزير الأشغال العامة والإسكان.
– تم إنجاز محضر استلام موقع العمل برقم ٧٨١٣/و تاريخ ٢١/١٢/٢٠١٦ بين المؤسسة ومجلس مدينة طرطوس على أن يلتزم مجلس المدينة بتنفيذ البنى التحتية والمرافق العامة خارج المنطقة المخصصة للإسكان قبل وضع مقاسم.
– بتاريخ ١٩/٤/٢٠١٧ قامت المؤسسة العامة للإسكان بإبرام عقد مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية لإعداد دراسات الأبنية والموقع العام التنظيمية والتفصيلية والإضبارة التنفيذية لمشروع السكن الشبابي (المرحلة الثانية) في عقدة الشيخ سعد في طرطوس.
– بتاريخ ١٧/٧/٢٠١٧ قامت المؤسسة العامة للإسكان بإبرام عقد مع جامعة دمشق لتدقيق الدراسات المنجزة من الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية.
– تم تعديل المخطط التنظيمي للمؤسسة العامة للإسكان بموجب القرار رقم ٢٨٠٩ تاريخ ٧/١١/٢٠١٧ الصادر عن السيد وزير الأشغال العامة والإسكان.
– تم استلام أعمال المرحلة الأولى من عقد الدراسة بتاريخ ١٨/١٢/٢٠١٧ وتتضمن الدراسة الطبوغرافية والجيوتكنيكية للموقع وأسس دراسات الشبكات الكهربائية والصحية والمخطط التنظيمي والبرنامج التخطيطي ومخطط الزونات.
– بدأت الشركة العامة للدارسات والاستشارات الفنية بدراسة المرحلة الثانية من العقد وعقدت عدة اجتماعات بين الجهتين الدراسة والمدققة ولجنة المتابعة فتبين فيها أن الجهة الدارسة تحتاج إلى مجموعة من البيانات تتعلق بالدراسة الطرقية موضوع العقد رقم ٢٨/٢٠١٧ المبرم بين مجلس المدينة والشركة العامة للدراسة بطرطوس.
– وجهنا عدة كتب إلى مجلس المدينة لتزويدنا بالبيانات المطلوبة وقد تم الحصول عليها بتاريخ ٥/٢/٢٠١٨.
– أثناء الدراسة تبين وجود عدة معوقات تتعلق بالدراسة الجيوتكنيكية وأسس الدراسة الإنشائية وأعماق التأسيس المرتفعة.
– قدمت الجهة الدارسة والمدققة مجموعة من الحلول للمعوقات والملاحظات الوارد أعلاه.
– بينت المؤسسة العامة للإسكان من خلال المتابعة أن الحلول المقدمة من الجهة الدارسة والمدققة لا تحقق غاية المؤسسة وترفع من كلفة المسكن.
– تم توجيه الجهة الدارسة والمدققة بالعديد من الكتب لرفع وتيرة العمل وموافاة المؤسسة بالبرنامج الزمني لإنهاء الدارسة وإنجاز العقدين وإيجاد الحلول المثلى لسكن اقتصادي وبمواصفات فنية ممتازة وآخرها الكتاب رقم ٣٥٣٤/٦ تاريخ ٢٠/٥/٢٠١٨.
– تضمن كتاب الشركة العامة للدراسات رقم ٥٧٠/ص ف أ تاريخ ١٥/٨/٢٠١٨ البرنامج الزمني لتسليم الدراسات كما يلي:
١– استكمال الدراسات الجيوتكنيكية وتقارير التربة ١٠/٩/٢٠١٨.
٢– تقديم الدراسات المعمارية النهائية ٢٠/٩/٢٠١٨.
٣– تقديم دراسة التخطيط الشاقولي مع الإضبارة التنفيذية والربط مع الموقع العام ١/١٠/٢٠١٨
٤– تسليم الدراسات الإنشائية النهائية مع دفاتر الشروط الفنية وجداول الكميات بتاريخ ١٥/١٠/٢٠١٨.
٥– بالنسبة لدراسة الاختصاصات الكهربائية والصحية تم تسليمها بتاريخ ٦/٧/٢٠١٨ وبانتظار الملاحظات من قبل المدقق.
– تقوم المؤسسة بمتابعة أعمال دراسات المشروع مع الجهات المتعاقد معها بشكل مستمر وتذليل جميع الصعوبات التي تواجهها من خلال لجنة المتابعة المشكلة للمشروع.
يرجى الاطلاع

وزير الأشغال العامة والإسكان
المهندس حسين عرنوس